A

WIPO/IP/MCT/05/6
الأصل : بالعربية
التاريخ : -/١/٢٠٠٥

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

سلطنة عمان

ندوة الويبو الوطنية حول حماية الصناعات الحرفية العمانية

تنظمها
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

بالتعاون مع
وزارة التجارة والصناعة

والهيئة العامة للصناعات الحرفية

مسقط، ١٣ و١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥

وضع الصناعات الحرفية في سلطنة عُمان

الدكتور حسين سعيد الحارثي
مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالإنابة
الهيئة العامة للصناعات الحرفية

مقدمة:

إن عملية الاختراع والاكتشاف التي يقوم بها الإنسان من وقت لآخر ما هي إلا محاولة للتكيف مع الظروف المحيطة واستغلالا للمصادر الطبيعية المتوفرة بأقصى حد ممكن. ومن ذلك نشأ ما نطلق عليه الحرف التقليدية.

ترتبط الحرف التقليدية في المجتمع العماني ــ كغيره من المجتمعات ــ بنوعية النشاط، وهذا يعني أنها وجدت لخدمة الوضع القائم، وهنا يربط الباحثين بين الثقافة المادية والاستعمال النفعي لها. غير أنها تتأثر بمؤشرات العرض والطلب، والحالة النفسية للحرفي، وأذواق المستهلكين، ومدى توفر المواد الخام وأساليب الإنتاج التقليدية. وبذلك يمكن تعريف الحرفة بأنها: النشاط أو مجموعة الأنشطة التي من شأنها إنتاج سلع عالية الجودة دون أن تحكمها مقاييس أو أنظمة معينة.

وتتبع أهمية نشاط الصناعات الحرفية في كونه نشاطا ديناميكيا يفسح المجال لدخول أنشطة اقتصادية واجتماعية أخرى ، فهو بالإضافة إلى كونه تركة فكرية وروحية ونفسية واجتماعية يتوارثها الخلف عن السلف، فإنه يشغل حيزا لا بأس به من أوقات الفراغ. كما أنه يعمل على إيجاد فرص عمل لكثير من الناس وبالتالي فهو مصدر للرزق والدخل مما يساهم في الدخل القومي. يضاف إلى ذلك فإنه في الوقت الذي تسهم فيه الصناعات الحرفية في استقرار أبناء الريف في مناطقهم فإنها تسهم في استقطاب الكثير من السياح.

وتتميز الصناعات التقليدية بعدد من الخصائص من أهمها:

١. أنها تعتمد على مواد أولية بسيطة لا تدخل فيها التعقيدات العلمية أو المواد الكيميائية التي تتطلب معالجات مخبرية.
٢. الاعتماد على القوة البدنية للحرفي أكثر من الآلات.
٣. التأثر بنفسية الحرفي وذوقه.
٤. اعتزاز الحرفي بما ينتجه.

ولقد وضع رايت ملز أداة تحليلية لنمط مثالي للحرفة، يعتمد على ست خصائص:

١. إن الدافع الوحيد للعمل هو الإنتاج والذي يجب أن يعتمد على خاصيتي الخلق والإبداع.
٢. تمثل تفاصيل العمل أهمية كبيرة لدى الحرفي.
٣. الحرفي هو المهيمن على أسلوب العمل، ولذلك فهو يشعر بالاستقلال الذاتي والحرية الكاملة في مراحل الإنتاج المختلفة.
٤. الممارسة العملية تعتبر الوسيلة الوحيدة في تعلم الحرفة ومن ثم ممارستها.
٥. لا يوجد فصل واضح بين ساعات العمل وأوقات الفراغ أو الراحة، بمعنى أن نوعية الحياة الاجتماعية للحرفي وأسلوب معيشته يتأثران بنوع وأسلوب العمل الذي يمارسه.

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق أن الحرف عادة ما تكون متوارثة أبا عن جد دون شرط تحديد مكان معين لممارستها، إلا أنها عادة ما تنشأ بالقرب من المواد الأولية اللازمة للإنتاج. وتنفرد بعض الأسر في كثير من المجتمعات بممارسة حرفة بعينها ويحرص أفرادها على توارثها عبر الأجيال.

واقع الصناعات الحرفية العمانية

يرتبط التطور التنموي في السلطنة ارتباطا وثيقا بمفاهيم الموروث الشعبي والتراث والقيم الاجتماعية، واستطاع أفراد المجتمع العماني المحافظة على كثير من الخصوصيات الثقافية والإرث الحضاري.

ورغم أن الصناعات التقليدية العمانية كانت في الماضي صناعات حيوية تشكل قوام الاقتصاد، حيث كان للظروف المعيشية دورا كبيرا في إتقان العمانيون للصناعات الحرفية، ورغم شح الموارد وظروف الطبيعة القاسية فقد استطاع الإنسان العماني أن يستغل المصادر المتوفرة حوله سواء في الصحراء أم في الريف. واستطاع أن ينتج أدواته ومعداته وأثاثه. ومن أشهر الصناعات الحرفية التي لا يزال العمانيون متمسكون بها والتي تشكل موردا لرزقهم: الفضيات والفخار والسعفيات والحدادة والنجارة والجلود والعطور والنسيج.

غير أن ثمة تحديات ظهرت في وقتنا الحاضر لعبت دور مهما في التقليل من الاهتمام بالصناعات الحرفية. فكما أشرت سابق فإن هذه الصناعات نشأت من أجل خدمة الوضع القائم. فعلى سبيل المثال يعتبر المناخ مثالا حيا على تغير كثير من أساليب الإنتاج الزراعي في سلطنة عمان و ذلك بسبب قلة الإمطار و عدم وفرة المياه اللازمة للزراعة و تربية الماشية. فقد أدى هذا بدوره إلى انخفاض الطلب على الآلات والأدوات الزراعية التي كانت تنتج بواسطة الحرفي العماني. حيث اثر تراجع الإنتاج الزراعي على الكثير من الصناعات التقليدية المصاحبة، مثل صناعة المسحاة و القراز و المجز و الهيس و الدلو و الرشا و غيرها من أدوات زراعية. في مقابل ذلك هجر الكثيرون من أصحاب هذه الحرفة حرفتهم سعيا وراء الوظائف التي تحقق لهم دخلا اكبر وأكثر ضمانا.

من جانب آخر، جاء التغيير التكنولوجي متزامنا مع ما تشهده السلطنة من تنمية شاملة و تطوير في شتى ميادين الحياة، و أدي بدورة إلى تغير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة، مؤثرا أيضا على كثير من الصناعات التقليدية و العادات والتقاليد المرتبطة بها.فعلى سبيل المثال أدى التطور في آلات رفع الماء إلى اختفاء الزاجرة، وتأثرت بالتالي صناعات تقليدية أخرى مرتبطة معها مثل صناعة الدلو من الجلد و صناعة الحبال، وويج الثور و القفة و المنجور التي يصنعها النجار وأدوات حديدية أخري من صناعة الحداد. كما إن عملية حصاد الزرع استبدلت بالآلات الحديثة سواء في الجز أو استخلاص الحبوب، و بالتالي الاستغناء عن بعض الآلات والأدوات التقليدية.

و صناعة النسيج من المهن التى تأثرت هي الأخرى بسبب التقدم التكنولوجي، وكذلك الجفاف الذي أصاب البلاد الذي منع من زراعة القطن كما كان في السابق، و تناقص أعداد الماشية من سنه لأخرى، و بالتالي قلة الصوف المعروض. كل هذا أدى إلى الاستغناء عن الملابس و المفروشات التي كانت تصنع محليا و استبدالها بأخرى مستوردة و ارخص بعشرات المرات، وتأثرت بالتقدم التكنولوجي الحاصل في العالم صناعات تقليدية أخرى. فقد حلت الثلاجة – على سبيل المثال – محل الزير و الجحلة و الجدوية التى كان يصنعها الملال باعتبارها أهم أدوات تبريد الماء و حفظة، واتجهت صناعة الفخار لتلبي متطلبات جديدة أكثرها تستخدم لإغراض الزينة و ما يطلبه السياح لأخذه كذكري عند زيارتهم السلطنة. و هنا يمكن القول بان الحرفة لم تتطور في بلادنا لتواكب التطور الحاصل في القطاعات الإنتاجية الأخرى مثلما حدث في أوروبا إبان الثورة الصناعية.

ويمكن تلخيص أهم عوامل عدم الاهتمام بالصناعات الحرفية على النحو التالي:

١. أدت الطفرة النفطية في البلاد إلى إحداث تغيرات بنائية في المجتمع العماني ــ كمثل باقي دول الخليج ــ شملت جميع محالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبإرادة سياسية حكيمة فقد انتشر التعليم في ربوع البلاد ما أدى إلى ارتفاع المستوى الثقافي للمواطن ومن ثم النظر إلى الحياة بمنظور مختلف.
٢. نتيجة لما ذكرت من تغير في المجتمع توفرت فرص العمل ، بمختلف مستوياتها، لدرجة أن القوى العاملة الوطنية لم تستطع أن تلبي متطلبات سوق العمل خاصة في المجالات التي تتطلب مهارات خاصة، وأصبحت تلك الأعمال أكثر ربحية من العمل في الحرف التي قل الطلب عليها، وبالتالي هجرة الكثير من الريفيين وأبناء البادية إلى أماكن تزفر فرص العمل خاصة في محافظة مسقط ومناطق حقول النفط.

٣. التغير في قيمة العمل والقيم الاجتماعية والثقافية الأخرى، حيث أصبحت الوظيفة من محددات الوضع الاجتماعي للشخص وبالتالي ينظر إلي الوظيفة التي يشغلها وجهة العمل بالإضافة إلى مستوى الدخل الذي يتقاضاه.

٤. أدى الانفتاح الاقتصادي للبلاد إلى دخول منتجات حرفية كثيرة عالية الجودة ومنخفضة الأسعار مما شكل تحديا آخر أمام الحرفي العماني في قلة الطلب على منتجاته التي هي في الأصل غالية الثمن نتيجة للجهد والوقت المبذول فيها.

٥. عدم قدرة الحرفي العماني على امتلاك التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والتي تؤدي إلى اختصار الكثير من الوقت والجهد ، وقد يعود هذا إلى عدد من الأمور أهمها عدم وجود الفائض المادي الذي يمكن ادخره لشراء مثل هذه التكنولوجيا والحاجة إلى التدريب على استخدامها والخوف من عدم نجاح العمل وبالتالي ضياع تلك الآموال.

سلطنة عمان
الهيئة العامة للصناعات الحرفية

الخنجر العماني
(دراسة مسحية لوضع الخنجر العماني)

يناير ٢٠٠٤

إعداد
د.حسين بن سعيد الحارثي

مقدمة:

تحتل الصناعات الفضية حيزا كبيرا في التاريخ العماني، وتتميز بحس فني ثري ، وتتفرد بذوق رفيع ينم عن فن أصيل يعكس ثقافة المجتمع الضاربة في أعماق التاريخ ، وتعبر عن مرجعية اجتماعية ودينية ذات رموز غنية بمحتوياتها. ولا يكتمل الزي العماني سواء كان للمرأة أم للرجل بدون المشغولات الفضية التي تزيده جمالا، كما يظهر في الخنجر العمانية.

والخنجر من الملامح العمانية التي لا يزال المجتمع العماني محافظا عليها، ويعتبر لبسها من مظاهر أناقة الرجل العماني، حيث يندر مشاهدة رجل عماني، ولا سيما الوجهاء والأعيان لا يلبس خنجراً في حفل رسمي أو في المناسبات الوطنية والخاصة كعقد القران والزفاف والتكريم وغيرها. وقد كان الخنجر قديماً تلبس أساسا كنوع من السلاح للدفاع عن النفس، وأصبحت الآن من إكسسوارات الأناقة ولوازم الوجاهة التي لا يستغنى عنها، وهي من الهدايا الثمينة التي يقدمها العماني لضيف أو عزيز لديه.

تصنع الخنجر من الفضة الخالصة، ويستغرق نقشها فترة طويلة قد تصل إلى شهر كامل بحسب نوعها، وهناك طريقتان لنقش الخنجر هما :

النقش بالقلع : ويستخدم مسماراً دقيقاً لنقش الصفيحة الفضية حيث يتطلب ذلك صبراً ومهارة لتظهر النقوش كعمل فني متقن .

نقش التكاسير: وهو الطريقة الثانية وفيها يستخدم الصائغ خيوط الفضة في تزيين الخنجر وهذه من الأمور المستحدثة في صياغة الخنجر .

تحاول هذه الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات حول وضع الخنجر العمانية الذي يخشى عليه من التقليد سواء داخل السلطنة أو خارجها، وذلك في محاولة للتعرف على الخصائص الديموغرافية للقائمين على صناعتها، والمواد الداخلة في صناعتها، ومدى كفاية الإنتاج في تغطية طلبات السوق المحلية.

أهمية الدراسة:

كما ذكرنا آنفا تعد الخنجر العمانية إحدى سمات الشخصية العمانية، ولا يخفى على أحد أن الخنجر العمانية هي أحد الموروثات الثقافية والحضارية ، وهي شعار الدولة ورمز عزتها ومجدها وهويتها. ولهذا فإن الهيئة العامة للصناعات الحرفية تسعى جاهدة إلى حمايتها من الاندثار أو التقليد، وهذا هدف نعتقد أنه لا يمكن أن يتحقق دون أن يكون هناك تعاونا على المستويين الرسمي والشعبي.

وتهدف هذه الدراسة بصفة خاصة إلى التعرف على:ـــ

١. الخصائص الديمغرافية للقائمين على هذه الصناعة الحرفية ومساعديهم، في محاولة للتعرف على المدى الزمني المستقبلي لهذه الحرفة.
٢. أنواع الخناجر التي يتم صناعتها، والمواد التي تدخل في صناعتها، وبالتالي التعرف على المدة الزمنية اللازمة لإنتاج الوحدة وقيمتها.
٣. مدى كفاية الإنتاج في تلبية احتياجات السوق دون الحاجة إلى استيرادها من الخارج.
٤. ما إذا كانت هناك خناجر مقلدة يتم تداولها في الأسواق ومصادرها، وأوجه اختلافها عن الخنجر الأصلية.
٥. أهم المعوقات التي تواجه الحرفيين العاملين في هذه الصناعة.

مبررات الدراسة:

هناك عدة مبررات يمكن أن تكون سببا قويا لإجراء مثل هذه الدراسة، وهي كما يلي:

١. الخنجر العمانية موروث ثقافي وحضاري ينبغي المحافظة عليها، انطلاقا من مدخل أحقية الدول في حماية موروثاتها الثقافية والفنية بالطرق التي تراها مناسبة.
٢. تناقص عدد العمانيين المشتغلين بهذه الحرفة يوما بعد يوم، في مقابل تزايد العمالة الوافدة ــ ظاهرة أو مستترة ــ التي تتولى التصميم والصناعة والتسويق.

٣. اهتمام حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بمفردات الثقافة العمانية.
٤. خلو المكتبة العمانية من دراسات متخصصة تطرح قضايا المحافظة على الموروث الحضاري.

المنهجية:

تم إتباع المنهج الوصفي في الدراسة وذلك بوصف الوضع القائم حاليا كما هو عليه في الواقع، مع التعليق على النتائج برؤية موضوعية، وقد تم تصميم استمارة مقابلة لغرض المسح الذي غطى معظم العاملين في صناعة الخنجر العمانية في ولايات: نزوى، والخابورة، والمضيبي، وصور باعتبارها أكثر الولايات إنتاجا للخنجر العمانية رغم وجود ولايات أخرى مثل مطرح، وصحم، والرستاق التي يوجد فيها بعض الحرفيين ولكن بصورة أقل. وقد بلغ عدد الذين تمت مقابلتهم (٢٣) حرفيا موزعين على النحو التالي:

وقد اشتملت استمارة المسح على عدد من الأسئلة، تشتمل على المتغيرات الآتية:ـ
أولا: بيانات شخصية: تشمل الاسم، العنوان ورقم الهاتف،العمر، سنوات الخبرة، وما إذا كان الصائغ متفرغا للعمل من عدمه.
ثانيا: المساعدون في الصناعة: تشمل الاسم، والجنسية، والعمر، وسنوات الخبرة، وما إذا كان المساعد متفرغا للعمل من عدمه.
ثالثا: أنواع الخناجر العمانية التي يقوم كل صائغ بصناعتها، والمواد والأدوات المستخدمة في الصناعة، ومدة إنتاج الخنجر الواحدة ، وقيمتها.
رابعا: كفاية الإنتاج: والجهات التي تطلب الخنجر العمانية بصفة أكثر من غيرها، وعدد الخناجر المنتجة سنويا، ومدى كفاية الإنتاج لتغطية طلبات السوق العماني، وهل يتم استيراد الخنجر من الخارج.
خامسا: مدى وجود خناجر مقلدة: أنواعها والمواد التي تدخل في صناعتها، وقيمتها، والأماكن التي تصنع فيها أكثر من غيرها، والقائمين على صناعتها، وعما إذا كانت تستورد من الخارج أم لا، وكيفية تمييز الخنجر العمانية من الخنجر المقلد.
سادسا: المعوقات التي تواجه الصياغ في صناعة الخناجر.
سابعا: مقترحات لحماية الخنجر العمانية.

جدول رقم (١) توزيع أفراد العينة بحسب الولاية

الولاية	العدد	النسبة %
نزوى	٩	٣٩,١
الخابورة	٣	١٣,١
المضيبي	٧	٣٠,٤
صور	٤	١٧,٤
المجموع	٢٣	١٠٠

محددات الدراسة:

أما من حيث التحليلات الإحصائية فقد تم استخدام الجداول التكرارية والنسب المئوية وذلك لصغر حجم العينة، ولطبيعة الدراسة المسحية التي لا تحتاج لإجراء اختبارات احصائيه معينة.

١. لقد أجريت هذه الدراسة بناء على توصية من لجنة منع استيراد الخناجر المقلدة المشكلة بقرار من معالي الشيخة عائشة بنت خلفان بن جميل السيابية ــ رئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية الموقرة، وذلك من أجل تقرير آلية معينة لحظر استيراد الخناجر من خارج البلاد.
٢. إن الدراسة لا توثق بشكل قاطع لخطوات صناعة الخنجر العمانية والمدة الزمنية التي يمضيها الصائغ فعليا في صناعة الخنجر. فقد أجريت المقابلات في مكاتب أصحاب السعادة الولاة، دون أن تتم زيارة الورش أو المحلات التي يصنع فيها.
٣. لا نستطيع الجزم بأنه تمت مقابلة جميع الحرفيين القائمين على صناعة الخنجر العماني، بل أولئك الذين تم استدعاؤهم من قبل مكاتب أصحاب السعادة الولاة، كما انه لا يوجد توثيق للذين لم يحضروا للمقابلة.
٤. كان من المفترض أن يشمل المسح ولاية مطرح بمحافظة مسقط، إلا أن المعنيين اعتذروا عن عدم التمكن من استدعاء أي من الصاغة العاملين في صناعة الخناجر وذلك لعدم معرفتهم بأسمائهم أو عناوينهم.
٥. هناك الكثير من الأجوبة المتناقضة أدلى بها الذين شملتهم الدراسة، ومن الأمثلة على هذا التناقض أن أحدا من الحرفيين ذكر أنه يصنع عدد ١٢٠ خنجرا في العام الواحد دون أن يذكر أن لديه مساعدين، فيما ذكر البعض أنه ينتج ما بين ٢٠ و ٥٠ خنجرا مع وجود مساعد أو أكثر.
٦. اتضح من المقابلات أن بعض الحرفيين لا يرغبون في الكشف عن بعض التفاصيل الخاصة بالعمل مثل وجود الوافدين في الصناعة، والطريقة التي يحصلون بها على المواد الخام.

الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لأفراد العينة:

الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لصياغ الخناجر، حصرت لأغراض هذه الدراسة في تلك الخصائص المتعلقة بالجنس والعمر وسنوات الخبرة ومدى التفرغ للعمل، والخصائص نفسها تنطبق على المساعدين، إضافة إلى جنسياتهم.

أ. الجنس:

من المتعارف عليه أن هذه الحرفة لا يمارسها إلا الرجال، غير أن هذه الدراسة أثبتت أن هناك على الأقل امرأة واحدة تقوم بصناعة الخناجر العمانية في ولاية الخابورة، ويعاونها ثلاثة أفراد اثنتان منهم إناث. وقد يعود سبب احتكار الرجال لحرفة صناعة الخناجر إلى عدة عوامل أهمها: أن الخنجر محصور لبسها على الرجال، وبطبيعة المجتمع العماني المحافظة فإن اختلاط الرجال بالنساء شيء لا يحبذه الكثرة من أفراد المجتمع سيما وأن هذه الصناعة قديمة وضاربة في أعماق التاريخ العماني. إضافة إلى ذلك فإن عمل المرأة العمانية كان إلى وقت ليس بالبعيد محصورا على نطاق الأسرة، في الزراعة والرعي والأعمال المنزلية الأخرى. وحيث أن على الرجل تأمين حياة مناسبة لأسرته، فإنه يعمل في الحرف التي تتطلب مجهودا ووقتا وعلاقات بالرجال كما هو الحال في صياغة الخناجر.

ب. العمر:

جاءت هذه الدراسة لتثبت الفرضية القائلة بأن كبار السن هم الذين يعملون في الصناعات الحرفية بوجه عام، ففي حين كانت نسبة من تقع أعمارهم دون الأربعين ٤,٤% فقط، نجد أن ٤٧,٨% من أفراد العينة قد جاوزوا الستين من العمر، ومن المؤكد أن نصف الذين تقع أعمارهم بين الأربعين والستين سنة قد تجاوزوا سن الخمسين(أنظر: جدول رقم (٢)).

جدول رقم (٢) توزيع أفراد العينة فئات السن

الفئة العمرية	الجنس		النسبة %
	ذكر	أنثى	
أقل من ٢٠ سنة	٠	٠	٠
من ٢٠ إلى ٤٠	٠	١	٤,٤
من ٤١ إلى ٦٠	١١	٠	٤٧,٨
من٦١ فأكثر	١١	٠	٤٧,٨
المجموع	٢٢	١	١٠٠

ومن هذا يتضح أن صغار السن لا يقبلون على الأعمال اليدوية، وذلك لعدد من الأسباب، أهمها:ــ

١. توفر فرص عمل أكثر ربحية من الصناعات التقليدية (الخنجر إحداها)، حيث نجد أن كثيرا من أبناء الحرفيين يفضلون العمل الحكومي عن العمل في الصناعات التقليدية، وذلك لأن مستوى الدخل والأمن الوظيفي في سن الشيخوخة أو بعد الوفاة للأبناء أكثر ضمانا.
٢. عدم كفاية الدخل أو ثباته، بل هو متغير بتغير السوق ومرتبط بمدى توفر المواد التي تدخل في صناعة الخنجر مثل القرون والفضة.
٣. الهجرة إلى مناطق أخرى داخل السلطنة، مثل مسقط، ومناطق حقول النفط وذلك بحثا عن فرص عمل أفضل، مما حدا بأصحاب الحرفة الاستعانة بالعمالة الوافدة.
٤. لم يكن هناك الاهتمام الكافي من قبل الحكومة لحماية حرفة صناعة الخناجر من الاندثار أو التقليد.
٥. منافسة الخناجر المقلدة للخناجر الأصلية رغم الفروق التي يمكن ملاحظتها من حيث الجودة والسعر المنخفض.
٦. التغير في العادات والتقاليد وذلك بفعل الاتصال الثقافي والظروف الداخلية الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على قيمة العمل والقيم الثقافية الأخرى.
٧. التغيرات التي طرأت على المجتمع العماني بشكل عام نتيجة للطفرة النفطية التي تركت الكثيرين من جيل ما بعد النفط عاطلين عن العمل أو غير منتجين لعدم إجادتهم لعمل ما، مثال ذلك الصناعات التقليدية.

جـــ ــ المساعدون في صياغة الخنجر:

في كثير من البلدان يعتمد الحرفي على أشخاص آخرين يقومون بمساعدته ويكونون تحت إمرته، ففي مصر على سبيل المثال هناك ما يسمى بالصبي، أو الصنايعي الذي تلحقه أسرته للعمل مع معلم ما، صاحب ورشة مستقلة، يتمتع بالمهارة والخبرة الطويلة، حيث يلحق الصبي للعمل بتلك الورشة بأجور زهيدة جدا، لغرض مساعدة الأسرة في الدخل ولكسب الخبرة من المعلم. وقد يستقل الصبي بعد أن يستطيع فتح ورشة لحسابه الخاص، وبذلك يصبح هو المعلم ويشرف على صبية آخرين، أو أن يستمر مع معلمه. وفي بلدان أخرى، مثل جنوب شرق آسيا، فإن العمل الحرفي هو عمل عائلي، حيث يساعد صغار السن الكبار في الصناعات اليدوية. وقد يتفق هذا الأمر مع كثير من الحرفيين العمانيين. غير أنه قد يختلف إذا تمت الاستعانة بأيد عاملة وافدة. هنا قد يعتمد الحرفي كلية على الوافد ويصبح مشرفا على العمل من بعيد. وتشير بيانات هذه الدراسة أن أكثر من نصف أفراد العينة (٥٢,٢%) لديهم مساعدين، ٧٦% منهم عمانيين و ٢٤% وافدين (انظر الجدول رقم ٣). كما ذكرنا سابقا، أدى انتشار التعليم في السلطنة إلى الابتعاد عن العمل في الاقتصاد التقليدي مثل الصناعات الحرفية لأن العائد منها أصبح لا يرقى لتحقيق متطلبات حياة الرفاهية التي نتجت عن الطفرة النفطية في البلاد في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، مما يعني تدني مستوى المهارات، وبالتالي إما انهيار

الحرفة أو الاعتماد على اليد العاملة الوافدة. وقد تكون هناك أسباب أخرى وراء الاعتماد على العمالة الوافدة منها: رخص أجورها مقارنة بالعمالة الوطنية والتفرغ للعمل لساعات طويلة بدون تذمر أو شكوى، إضافة إلى الصبر والإخلاص. يضاف إلى ما سبق يستنتج عادل الريان في دراسة حول معوقات إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة نشرت في العدد ٧٥ (١٩٩٨) من دورية الإداري التي تصدر عن معهد الإدارة العامة أن أولئك الذين يعملون في أعمال يدوية يقبعون في أدنى السلم الاجتماعي في أي مجتمع، ويرتقي مستوى الاحترام بارتقاء المستوى الاجتماعي. فالعلماء والباحثين والأطباء ورجال البنوك يحتلون مراكز اجتماعية أعلى من الميكانيكيين، وأصحاب الصناعات الحرفية.

ومن حيث التفرغ للعمل نجد أن العمالة الوافدة متفرغة تماما للعمل، بينما ٥٢,٦% من المساعدين العمانيين غير متفرغين (الجدول رقم ٤)، وهذا يعني أن هؤلاء إما أن يكونوا على مقاعد الدراسة أو أن لديهم أعمالا أخرى أكثر ربحية من صياغة الخناجر أو أنهم يريدون تحسين دخولهم الأصلية بالعمل جزئيا في هذه الصناعة. وهذا يؤكد المقولة السابقة أن العمالة الوافدة أكثر استقرارا في العمل من العمالة الوطنية، وأنها ما جاءت إلى البلاد إلا لتمضي جل وقتها في العمل، مما يعني ثقة أصحاب العمل فيها بصورة أكبر، خاصة إذا ما كانت هذه العمالة ماهرة.

جدول رقم (٣) توزيع أفراد العينة بحسب وجود المساعدين

وجود المساعدين	العدد	النسبة %	عمانيون	الوافدون		
				الجنسية	العدد	النسبة %
نعم	١٢	٥٢,٢	١٩	هندي	٤	١٦
لا	١١	٤٧,٨		بنجلاديشي	٢	٨
المجموع	٢٣	١٠٠		المجموع	٦	٢٤

جدول رقم (٤) توزيع المساعدين بحسب التفرغ للعمل

الحالة	الجنسية		المجموع	النسبة %
	عماني	وافد		
متفرغ	٩	٦	١٥	٦٠
غير متفرغ	١٠	—	١٠	٤٠
المجموع	١٩	٦	٢٥	١٠٠

جدول رقم (٥) توزيع المساعدين بحسب فئات السن

الفئة العمرية	الجنسية		النسبة %
	عماني	وافد	
أقل من ٢٠ سنة	٤	٠	١٦
من ٢٠ إلى ٤٠	١٤	١	٦٠
من ٤١ إلى ٦٠	١	٥	٢٤
من٦١ فأكثر	٠	٠	٠
المجموع	٢٥	٦	١٠٠

أما بالنسبة للتوزيع العمري للمساعدين، فنجد أن غالبية العمانيين يقعون في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٤٠ سنة، بينما الوافدون فأعمار غالبيتهم تتراوح ما بين ٤١ إلى ٦٠ سنة. وهذا يتوافق مع توزيع سنوات الخبرة لكل منهم. فبينما نجد أن ما نسبته ٦٦,٧ من مجموع المساعدين الوافدين تزيد خبراتهم

على العشر سنوات، فإن ٤٧,٤% من مجموع المساعدين العمانيين لا تزيد خبراتهم عن خمس سنوات (الجدول رقم ٦).

جدول رقم (٦) توزيع المساعدين بحسب سنوات الخبرة

الفئة العمرية	الجنسية		النسبة %
	عماني	وافد	
أقل من سنة	٠	٠	٠
من سنة إلى خمس	٩	٠	٣٦
من ست إلى عشر	١٠	٢	٤٨
أكثر من عشر	٠	٤	١٦
المجموع	١٩	٢٥	١٠٠

أنواع الخناجر:

تتعدد أنواع الخناجر ، وتختلف مسمياتها حسب شكلها والمنطقة التي صنعت فيها، فقد ذكر أفراد العينة أنواعا مختلفة من الخناجر: فهناك الخنجر السعيدي التي تنسب إلى العائلة المالكة، وهناك أيضاً النزواني الذي يتميز بكبر الحجم مقارنة بالصوري الذي تغرز في قرنه مسامير صغيرة على شكل نجمة أو متوازي أضلاع، وجاء ذكر الخنجر الباطنية والسناوية والرستاقية. والخناجر على اختلاف أنواعها تحمل سمات مشتركة، رغم أنها قد تختلف من حيث الحجم والشكل ونوع المعدن الذي يصنع منه أو يطلى به. وتتكون الخنجر العماني من الأجزاء التالية:

القرن (المقبض): ويختلف من منطقة إلى أخرى وأغلى المقابض ثمناً تلك المصنوعة من قرن الزراف أو الخرتيت ، أما الصندل والرخام فهي من الخامات البديلة والرخيصة جدا لصناعة القرن. فبينما يتراوح سعر الخنجر المصنوع قرنها من الرخام أو شجر النارنج بين ٤٠ و١٠٠ ريال نجد أن السعر يرتفع ليصل إلى ٥٠٠ ريال للخنجر المصنوع قرنها من العاج وإلى سعر يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ ريال لخنجر قرن الزراف.

النصلة (شفرة الخنجر): وتختلف من ناحية القوة والجودة، وتعد كذلك من محددات قيمة وأهمية الخنجر.

الصدر (أعلى الغمد): وهذا الجزء عادة ما يكون مزخرفاً بنقوش فضية دقيقة .

القطاعة (الغمد): وهو الجزء الأكثر جاذبية في الخنجر ، ويكون مطعماً بخيوط فضية .

ويمكن القول بأن قيمة الخنجر تكمن في القرن، والنصلة ، فالقطاعة ، والصدر ، ومن ثم الطوق (أسفل المقبض) على التوالي. ويوضح الجدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة بحسب متوسط قيمة الخنجر، علما بأن هذا لا يعني بأن كل منهم يصنع خنجرا ذا قيمة واحدة، بل قد يصنع الواحد منهم أكثر من نوع، ويكون القرن والنصلة هما المحك الرئيسي في قياس قيمة الخنجر كما أسلفنا. ومن حيث مدة إنتاج الخنجر الواحدة فلا تتجاوز مدتها الشهر الواحد، وهذا يتضح من استجابات أفراد العينة (الجدول رقم ٨)، وقد ذكر أحدهم أن صناعة الخنجر الواحدة قد لا تستغرق أكثر من أسبوع واحد. وهذا له تفسير واحد وهو أن هذا الصائغ يعتمد على أكثر من مساعد واحد، بحيث يتولى كل مساعد صناعة جانب معين من الخنجر، كأن يتولى أحدهم نقش القرن ولآخر يتولى عمل الصدر وثالث يتولى عمل القطاعة وهكذا. غير أنه ينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن معظم الصياغ لم يكشفوا بدقة عن المساعدين، رغم أن بعضهم ذكر لجامعي البيانات أن فلانا لديه عمالة وافدة لم يذكرها. وصار بعضهم يتضجر من أن العمالة الوافدة تعمل في الخفاء.

جدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة بحسب قيمة الخنجر

القيمة بالريال	العدد	النسبة %
أقل من ١٠٠	٢	٨,٧
من ١٠٠ إلى ٣٠٠	٨	٣٤,٧
من ٣٠١ إلى ٥٠٠	٣	١٣,١
من ٥٠١ إلى ١٠٠٠	٦	٢٦,١
أكثر من ١٠٠٠	٤	١٧,٤
المجموع	٢٣	١٠٠

جدول رقم (٨) توزيع أفراد العينة بحسب مدة الإنتاج

المدة	العدد	النسبة %
أقل من شهر	٢٠	٨٧
شهر فأكثر	٣	١٣
المجموع	٢٣	١٠٠

أما عن الأدوات التي يستخدمها الصاغة في صناعة الخناجر فحالها حال الحرف الأخرى، حيث يعتمد الحرفي على قوته العضلية ويستخدم حسه الفني في التصميم. وأهم الأدوات هي: المطرقة والسندان، المقصات، أقلام النقش، أدوات اللحام، المنشار، المثقب، الإبرة، الصمغ، الفحم، القالب.

كفاية الإنتاج

إن ثمة سؤال تطرحه هذه الدراسة هو: هل الإنتاج المحلي من الخناجر العمانية يكفي لمواجهة متطلبات السوق؟ وإذا كانت الإجابة بـ "لا" فهل يتم استيراد الخناجر من خارج السلطنة؟

توضح النتائج الميدانية لهذه الدراسة أن نسبة ٩٥,٦% من أفراد العينة ترى أن إنتاج الخناجر محليا يفي بمتطلبات السوق العمانية (الجدول رقم ٩)، حيث ذكر ٧٣,٩% من الذين شملهم المسح أن إنتاجهم السنوي يصل إلى (٥٠) خنجرا، بينما ذكرت نسبة ٢٦,١% أن إنتاجهم السنوي يربو على (٥٠) خنجرا (الجدول رقم ١٠).

جدول رقم (٩) توزيع أفراد العينة
بحسب كفاية الإنتاج لمواجهة طلبات السوق

الإنتاج	العدد	النسبة %
يكفي	٢٢	٩٥,٦
لا يكفي	١	٤,٤
المجموع	٢٣	١٠٠

جدول رقم (١٠) توزيع أفراد العينة بحسب الإنتاج السنوي

الكمية	العدد	النسبة %
أقل من عشر	٠	٠
من عشر إلى خمسين	١٧	٧٣,٩
خمسين فأكثر	٦	٢٦,١
المجموع	٢٣	١٠٠

أما عن الجهات التي تطلب شراء الخنجر العمانية فهي المواطنون والسياح ثم التجار المحليين بنسبة ٣٤,٨% و ٢٨,٨% و١٦,٧% على التوالي (الجدول رقم ١٢).

وعما إذا كان الخنجر العمانية تستورد أم لا فإن نسبة ٢٦,١% ترى بأن الخنجر العمانية تستورد من الخارج (الجدول رقم ١١)، وهذا يتضح في المهرجانات الطلابية حيث يتم استيراد خناجر مقلدة من كل من الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، وسوريا، وباكستان والهند، وتايلاند. والسبب الوحيد الذي ذكره أفراد العينة وراء استيراد الخناجر المقلدة هو رخص ثمنها، والذي يعود إلى عدة أسباب ، أهمها:

١. أنها تصنع من فضة مغشوشة أو مخلوطة مع معادن أخرى رخيصة، أو أنها تصنع من الحديد الاستانلس ستيل أو الألمونيوم أو القصدير.
٢. يتم استعمال جلد صناعي بدلا من الجلد الطبيعي.
٣. تتميز بخفة وزنها مقارنة بالخنجر العمانية.
٤. يصنع القرن من الأخشاب.
٥. عدم وجود الدقة في الصنع.

جدول رقم (١١)
توزيع أفراد العينة بحسب الاعتقاد باستيراد الخناجر

الاستجابة	العدد	النسبة %
نعم	٦	٢٦,١
لا	١٧	٧٣,٩
المجموع	٢٣	١٠٠

جدول رقم (١٢) يوضح الجهات التي تطلب الخناجر

الجهة	التكرار	النسبة %
المواطنين	٢٣	٣٤,٨
الوافدين والسياح	١٩	٢٨,٨
التجار العمانيين	١١	١٦,٧
الوزارات والدوائر الحكومية	٨	١٢,١
طلبات خارجية	٥	٧,٦
المجموع	٦٦	١٠٠

الخناجر المقلدة:

تتواجد الخناجر المقلدة بكثرة في الأسواق العمانية ، حيث يجدها المستهلك في المحلات والمعارض، وتتراوح قيمتها ما بين ريالين و خمسة ريالات بالنسبة لخناجر الصغار، وما بين ١٠ إلى ٢٥ ريال

بالنسبة للخناجر التي يرتديها الكبار. وتكمن المشكلة الأكبر في أن السائح قد لا يفرق بين الخنجر العماني والخنجر المقلدة فيشتري هذه على أنها تلك. وقد يعود السبب في وجود الخناجر المقلدة وبناء على القرار السلطاني رقم ٨٣/٦ فإن هناك حظراً على استيراد بعض المصنوعات المتصلة بالتراث العماني إلا بترخيص من وزارة التراث والثقافة ومنها الخناجر، غير أن شرطة عمان السلطانية ضبطت محاولات إدخال عدد من الخناجر السعيدية غير أنه لا يمكن التأكيد بعدم أعداد أخرى عن طريق التهريب، كما أن تواجد العمالة الوافدة القادرة على صناعة الخناجر المقلدة له دور آخر كبير في وجود الخناجر المقلدة، بالإضافة إلى استعداد التجار المحليين لاستقبال مثل هذه البضائع طالما أنها تدر ربحا. وفيما يتعلق بنتائج الدراسة الميدانية فإنها جاءت متفقة مع ما طرح، حيث أن نسبة ٩٥,٦% يعتقدون بوجود خناجر مقلدة في السوق العماني، وهناك نسبة عالية (٧٣,٩%) ترى أن الخنجر المقلدة لا تستورد من الخارج بل يتم تصنيعها محليا بواسطة عمالة وافدة في كل من صور ونزوى وصحم ومطرح والسيب والرستاق وسناو. (أنظر الجدولين ١٣ و١٤). أما أولئك الذين يرون أن الخنجر المقلدة يتم استيرادها من الخارج، فيذكرون بعض التأثيرات السيئة مثل تقليل جودة الصناعات العمانية من الخناجر، وبالتالي انخفاض قيمتها مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الخناجر المصنعة محليا.

جدول رقم (١٣) توزيع أفراد العينة
بحسب الاعتقاد بوجود خناجر مقلدة في أسواق السلطنة

الاستجابة	العدد	النسبة %
نعم	٢٢	٩٥,٦
لا	١	٤,٤
المجموع	٢٣	١٠٠

جدول رقم (١٤) توزيع أفراد العينة
بحسب إمكانية استيراد لخناجر المقلدة

الاستجابة	العدد	النسبة %
نعم	٦	٢٦,١
لا	١٧	٧٣,٩
المجموع	٢٣	١٠٠

التوصيات:

مما سبق يتضح أن هناك عدد من المعوقات التي تواجه الحرفيين القائمين على صناعة الخنجر العماني، اهمها:

١. وجود العمالة الوافدة التي تعمل مستترة أو مرخصة في صناعة الخنجر، وخاصة في صناعة الخناجر المقلدة، ويبيعونها لتجار محليين وهؤلاء يقومون بدورهم ببيعها على أساس أنها خناجر عمانية.
٢. المنافسة الخارجية في صناعة الخنجر التي يتم استيرادها بأسعار رخيصة نظرا لانخفاض جودتها.
٣. معظم المواد التي تدخل في صناعة الخنجر يتم استيرادها من الخارج. والتي تكون محمية دوليا مثل قرون الزراف ووحيد القرن، كما أن أسعار المواد تخضع لمؤشرات السوق العالمي وأسعارها تتأثر وفقا لذلك.

وحيث أن الخنجر العمانية هو شعار الدولة ورمزا لعزتها، فإنه ينبغـــي تكـــاتف الجهـــود الرســـمية والأهلية للمحافظة عليها من العبث، وعليه فإن هذه الدراسة توصي بالآتي:ـــ

١. منع العمالة الوافدة منعا باتا من العمل في الصناعات الحرفية العمانية بشكل عام وفي صناعة الخنجر العماني بشكل خاص.
٢. التأكد من أن هناك استيراد للخناجر من الخارج، وفي هذه الحالة، يمنع الاستيراد.
٣. تدريب الشباب العماني على صناعة الخنجر العمانية وذلك بإلحاق عدد منهم بالتدريب علـــى صناعة الخنجر لدى عدد من الصاغة الذين يبدون استعدادا لذلك. على أن يتعهدوا بفتح ورش ومحلات لهم ويمكن النظر في مساعدتهم في هذا الأمر عن طريق برامج الإقراض المتـــوفرة في السلطنة.
٤. النظر في إعفاء الحرفيين من دفع الجمارك على المواد المستخدمة في صناعة الخنجر.
٥. التشجيع على لبس الخنجر في المناسبات.
٦. أن يتم إصدار شهادات منشأ لكل خنجر وأن تعطى رقما متسلسلا لمنع أي تقليد.
٧. أن يتم إصدار تراخيص للحرفيين بما في ذلك صناع الخناجر.
٨. توفير أماكن خاصة للحرفيين لمزاولة أعمالهم.

[نهاية الوثيقة]